أكد أنهم مجرمون ومفسدون آثمون

مفتي السعودية: تنكر عناصر «القاعدة» بأزياء النساء خروج عن الشرف

الشيخ عبد العزيز آل الشيخ

الرياض/ متابعات :

انتقد الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، مفتي عام المملكة العربية السعودية بشدة تنظيم(القاعدة) وتحديدا تنكر عناصر التنظيم من خلال ارتداء ملابس نسائية. وقال آل الشيخ إن عناصر التنظيم «ساهمت في تشويه سمعة المسلمين».

وأكد أن هذا التصرف «خروج عن الشرف وتشبه بالمرأة.. ولاشك في أن هذا تصرف خاطئ بكل ما تحمله الكلمة من معنى».

وأضاف مفتي السعودية «إنه تقمص لشخصية المرأة من أجل الاستغلال.. هؤلاء مجرمون ومفسدون.. حاولوا أن يشوهوا سمعة المسلمين بتنكرهم بالزي النسائي. هؤلاء مفسدون آثمون. والحمد لله أنه كشفهم».

وجاء انتقاد المفتي لسلوك عناصر تنظيم (القاعدة) بعد أن تمكنت سلطات الأمن السعودية من قتل أحد المشتبه بهم عند نقطة أمنية يوم الجمعة الماضية كان متنكرا بعباءة نسائية. يذكر أن هذه ليست المرة الأولى التي يتنكر فيها عناصر تنظيم القاعدة في السعودية بالملابس النسائية.

أضواء

مفهومنا لحقوق المرأة

علي بن سعد الزامل

لقد كثر الجدل وربما اللغط عن حقوق المرأة، وانقسم الأفراد بين مطالب بحقوقها (بالمطلق) ومعارض (على عواهنه) وبين هذه وتلك فئة اختارت التحفظ والوقوف بحياد.

ترى من صاحب المصلحة في إثارة هذه القضية؟

الجواب بلا مواربة إنهم أعداء المجتمع، والدليل أنها لم تظهر بهذا الزخم إلا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما صاحبها وتمخض عنها من متغيرات وتموجات.

يجب أن يدرك الجميع أن حقوق المرأة حق أريد به باطل.. ولا يوجد عاقل يعارض أو ينكر حقوقها فهي ليست ترفا أو تجزية فشأنها شأن القيم والحقوق الأخرى، لكن الاختلاف في كيفية تطبيقها كما ينبغي، وها نحن لم ننفك نختلف ونتناكف حول حقوق المرأة، وهذا ما يريده أعداؤنا فغايتهم هي تأليب المجتمع وإشاعة الفرقة والتغريب، ولعلهم وضعوا أيديهم على نقاط ضعفنا والتي ليس أولها طريقة تفكيرنا وبالطبع ليس آخرها تعاطينا لجهة المتغيرات فنحن أكثر من يتقن فن (الخلاف !) وليس الاختلاف إزاء أية قضية، ومن السهولة إثارتنا وربما تفريقنا وتشظينا. والسبب يكمن في أننا نفتقر لأبجديات التحليل العلمي والعملي والدراسة المتأنية والمتعمقة في آن واحد، للقضايا والمتغيرات، فتخلط علينا الأمور، والشاهد هناك قضايا تبدو في ظاهرها عامة لكنها في واقع الأمر مجتمعية، وحقوق المرأة تنضوي ضمن هذا الإطار وهذا لا يعني ويجب أن لا يعني تغييبها أو تهميشها بل ما أردت قوله إنها قضية نسبية (من جملة الكثير من القضايا) وتستدعي إخضاعها لمعايير وثقافة المجتمع وقيمه من واقع الحال وبشيء من المصارحة، إننا نستقبل ما يردنا أو (يصدر) إلينا إن صح التعبير، من معطيات ونسارع لتسويقها والمناداة بتبنيها كي لا نقول (استهلاكها) كما لو كانت سلعا دون التفكير في دراستها والتأكد من مدى ملاءمتها للمجتمع فضلا عن استشراف مفاعيلها وتداعياتها، بل ليتنا نتعامل معها بذات القدر الذي نتعامل به مع السلع والمواد المستوردة، فعلى الأقل الأخيرة نخضعها للرقابة للتأكد من خلوها من التلوث أو العطب.

بالمحصلة نحن مع كل ما يصون كرامة المرأة وعفتها ويحفظ لها حياءها واستطرادا مكانتها. قد يتساءل أحدهم أو إحداهن: وماذا عن قيادة المرأة ؟، فأقول: إن هناك من يضخم الأمور سواء من خارج المجتمع أو داخله لغايات معروفة، بل وحتى الرجال الذين ما انفكوا ينادون وينافحون عن حق المرأة في القيادة يرفضون ذلك عندما يختلون بأنفسهم، فهم يدعون ذلك فقط ليقال عنهم إنهم متحررون وهي لا ريب لغة المحفليين، وهم في واقع الأمر أكثر تشددا وتزمتا من غيرهم، ولعله من المناسب القول إن أكثر ما يضر المجتمع هو عدم صدق البعض مع ذواتهم فتجد أحدهم ينادي بقضية ويفعل نقيضها، وآخر يندد بقضية ويشجبها في العلن بينما هو (يعانقها) سرا، والإشكالية هنا أن قضايانا يلفها الغموض وتكتنفها الضبابية أي لا تعبر عن واقع المجتمع بشكل موضوعي ودقيق، وهذا بدوره يفضي إلى تشويش المعايير وتعويم القضايا، فتجدنا نهتم بأمور هامشية ونغفل قضايا جوهرية مصيرية، أو نقفز إلى هرم القضايا بينما نتجاهل بل قل نتعامى عن أساسها وجذورها، وإلا كيف نفسر مطالبة البعض بحق المرأة في القيادة بينما هم أنفسهم يسلبون المرأة أبسط حقوقها داخل بيتها، فهل تستقيم المطالبة بحرية المرأة خارج بيتها بينما تصادر حقوقها وتسلب داخل البيت فتلك مفارقة وأي مفارقة، أو ليس الأجدر بهؤلاء احترام إنسانية المرأة والتحاور معها والتعرف على احتياجاتها وتأمين متطلباتها (دعك من عضلها وتعنيفها ...)، ومن ثم التفكير في حقها بالقيادة.؟ بصرف النظر عن هذه القضية أو تلك علينا جميعا أن نصدق مع أنفسنا في معالجة قضايانا وأن نتمعن ونشخص بدقة وحذر (فلترة) ما نواجهه من ثقافات تبث عبر وسائل الإعلام الخارجي يصاحبها أو لنقل يلمعها أحيانا غمز داخلي. فتبدو ذات مظهر مخملي قشيب وبراق لكن جوهرها ضار بالمجتمع وقد لا يتضح ضررها إلا بعد حين.

قصارى القول، أتمنى أن لايفهم من فحوى ما تقدم بأنني مع أو ضد قيادة المرأة، بل جلية الأمر وغايته أن نكون صادقين ومتصالحين بادئ ذي بدء مع أنفسنا وتاليا لجهة مجتمعنا في مجمل القضايا والمتغيرات فنحن في نهاية المطاف من يحصد إفرازاتها ومفاعيلها فهي ليست (همبرجر) نلتهمه كيفما اتفق ولا هي (جينز) نلبسه وانتهى الأمر.

عن / صحيفة (عكاظ) السعودية

«الزواج الاغترابي» نمط مفضل لأبناء الجيل الحالي

الرياض / متابعات :

أوضح د. عبدا لله بن ناصر السدحان وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المساعد في المملكة العربية السعودية ، أنّ ممارسة عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) من أقدم الممارسات في التاريخ، فقد وجدت مع بدء الخليقة على الأرض ولكنها تتشكل وتتغير، وفق ظروف كل مجتمع وثقافته وعصره فهي عملية اجتماعية بحتة، صاغها المجتمع على مر الزمن وفق ثقافته، وعقيدته الدينية.

وأضاف أنّ عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) في العقود الخمسة الماضية مرت بأطوار مختلفة، شأنها شأن كل العمليات الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات، ومن ذلك الطريقة المتعارف عليها عن طريق الأسرة، وهي من أقدم الممارسات الاجتماعية لعملية الاختيار للزواج، وتتم في كل مناطق المملكة من دون استثناء، وتتم بمدى مناسبة المخطوبة للمواصفات التي حددها الشاب، أو وفق تطلعاتهن، والعامل الفاعل في هذه الوسيلة، هو العنصر النسائي لسهولة اطلاعهن على البنات لدى الأسر الأخرى، مشيراً إلى نوع آخر عن طريق الأصدقاء أو الزملاء في العمل، وهذا النوع من الاختيار له حضور ليس بالقليل بين الشباب في المجتمع، وخاصة في المناطق الحضرية والمدن الكبرى، حيث يتوصل الشاب إلى شريكة حياته عبرهم، وهذا النوع محبب لدى كثير من الشباب؛ لأنه يوفر للشاب مرونة أكبر في الحديث عمن يبحث عنها لتكون زوجة له، وقد بدأت هذه الطريقة بالتنامي بعد تزايد دخول الشباب إلى الوظائف وتعرف كثير منهم إلى كثير من الزملاء في محيط العمل.

وأكد أنّ هناك طريقة أخرى لاختيار الشريك عن طريق الخطّابين والخطّابات في المجتمع تكيفاً مع ظروف المجتمع، فكان يقوم بها بعض المحتسبين من أئمة المساجد أو ممن هو معروف بالصلاح، وبخاصة كبيرات السن، ثم توسعت هذه العملية بشكل أكبر وازداد الحضور النسائي، وأصبحت تميل إلى العفوية والتلقائية والنصح، مضيفاً أنه مع مرور الزمن بدأت تنصبغ بالجانب المادي، وفق المواصفات التي يطلبونها، مشيراً إلى أنّ هناك مشاريع الزواج ومنها: مشروع بن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج، الذي يعد أول مشروع على مستوى المملكة، لمساعدة غير القادرين على الزواج ودعمهم مادياً، إضافةً إلى كثير من المشاريع التي تماثل ذلك، وتتصف بالسرية التامة والخصوصية بدرجة عالية في تعاملاتها.

وأوضح د. السدحان أنّ التقدم التكنولوجي والوسائل التقنية كان لها دور في ذلك، فقد انتشرت مواقع الإنترنت التي تدعي حسن النية وحل مشكلة العنوسة والوصول إلى الأسرة السعيدة، عبر التعارف، ذاكراً وجود مواقع إلكترونية تعلن بشكل لافت للنظر عن عدد من الفتيات الراغبات في الزواج، فمنها ما هو تجاري هدفه تحقيق الربح من خلال الإعلانات التجارية التي تتخلل الموقع، متخذة طابع الدعاية من أجل جذب المشتركين إلى الموقع، مبيناً وجود القنوات الفضائية التي أخذت في الانتشار بعد التوسع الكبير في البث الفضائي، وسهولته، وقلة تكاليفه المادية عن طريق خدمة الرسائل النصية المرسلة من خلال الجوالات أو مجموعة من اللوحات الإعلانية الثابتة، التي لا تحمل أي تقنية مكلفة، ويمكن أن تدار من خلال شقة صغيرة في أي مكان من العالم.

وعدد د. السدحان أسباب الفشل في الحياة الزوجية بداية من سوء الاختيار، وخاصة إذا كان ذلك الاختيار معتمداً في ركنه الأساس والوحيد على الأمور المادية البحتة مثل: الجمال والمال والنسب فقط، لتكون بديلاً عن القيم والأخلاق والدين، وكذلك عزل (التأثير الأسري) في مسألة الاختيار الذي جعله الإسلام من أساسيات الزواج، إضافة إلى العلاقات البينية بين أفراد الأسرة الكبيرة، والجيران وخاصة في المدن الكبرى، ومن آثارها الملموسة تقطع العلاقات البينية المؤدية إلى معرفة التفاصيل عن أفراد الأسرة.

وأشار إلى أنّ بعض الدول العربية سمحت بافتتاح مكاتب شخصية يتمّ الترخيص لها من الجهات المختصة لممارسة عملية الاختيار للزواج (الخطوبة)، فيوجد في مصر (125) مكتباً، وتدرس وزارة الشؤون الاجتماعية في الإمارات الآن الترخيص لمكاتب خاصة بالخطّابين، ويتوقع التوسع في هذه المهنة بعد أن أصبح الشباب يحرصون على ما يسمى (الزواج الاغترابي)، أي من خارج نطاق الأقارب، حيث تشير بعض الدراسات إلى ذلك النوع من الزواج هو النمط المفضل لدى جيل الأبناء، مؤكداً أن مجتمعنا من أصعب المجتمعات تقبلاً للشيء الاجتماعي الجديد، وكذلك بسبب ضعف انتشارها جغرافيا وقلة عددها، إلى جانب ضعف الانتشار الإعلامي، بل والغالبية العظمى من القائمين على هذه المشروعات من العنصر الرجالي، وهذا يضعف عملية التواصل من قبل أمهات الفتيات.

وحول عملية الاختيار للزواج عن طريق الانترنت، قال د. السدحان: «من المتوقع ألا يكون لها رواج حقيقي، وسوف ينحسر دورها تدريجياً؛ لضعف الصدقية في المعلومات المتحصلة من الانترنت، وإمكانية الخداع والتحايل فيها، أما عبر القنوات الفضائية فمن المؤكد أن دورها تحديداً سينتهي قريباً، من خلال العديد من الدراسات التي نفذت وأظهرت ذلك»، مشيراً إلى أنه من الواضح أن دور الخطّابين والخطّابات في عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) سيبقى، والظروف مهيأة لأن ينحسر، وذلك في حالة عدم وجود بدائل.

ودعا د. السدحان إلى التوسع الكبير في مشروعات الزواج التي تقوم ببرامج (التوفيق)، وذلك من خلال الترخيص الرسمي للمزيد منها، ووضع قيادات مجتمعية وشرعية لإكسابها ثقة الناس فيها، إلى جانب الترخيص الرسمي لبعض الخطّابين والخطّابات، الذين ثبتت جديتهم وأمانتهم، وحصولهم على تزكية من جهات موثوقة أو وجهاء معتبرين في البلد من العلماء أو غيرهم.

(100) ألف يورو لمركز تدريب في موريشيوس من مؤسسة الوليد الخيرية

دبي / فراس اليافعي :

تبرعت مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية التي يترأس مجلس إدارتها الأمير الوليد بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود بمبلغ 100ألف يورو لصالح Mouvement Pour le Progrès de Roche Bois التي ستقوم ببناء مركز تدريب في منطقة روش بوا بجمهورية موريشيوس.

وسيتم بناء المركز لمساندة الأنشطة التعليمية ولتوفير خدمات اجتماعية للعائلات والأطفال في روش بوا، حيث أنها تعتبر من اكثر المناطق احتياجا. كما أن ظاهرة عدم نجاح المدارس منتشرة بين المجتمع ما ينتج عنه انتقال الفقر من جيل إلى آخر.

وتشمل تبرعات الوليد بن طلال الخيرية أكثر من 60 دولة إبتداء من أفغانستان إلى زيمبابوي ومن غزة إلى غامبيا، وقد بلغت على مدى 30 عاماً مضى أكثر من 9 مليارات ريال انفقت عبر مؤسساته الخيرية والإنسانية لجعل العالم مكاناً أفضل. وقد أنشأ الأمير ثلاث مؤسسات خيرية بشعار "التزامنا بلا حدود ؛هي مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية – السعودية، ومؤسسة الوليد بن طلال الانسانية – لبنان، ومؤسسة الوليد بن طلال الخيرية – لبنان. تعمل المؤسسات محلياً وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وعالمياً على مكافحة الفقر والبطالة ونشر ثقافة الحوار ما بين الأديان والحضارات بالإضافة إلى دعم المرأة والشباب.

وتهتم مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية بدعم وتحفيز المنظمات والدراسات والمراكز الأكاديمية التي تهتم بشؤون المرأة السعودية والتخفيف من معاناة الفقر، والرفع من مستوى الخدمات الموفرة للسكان، بالإضافة إلى عدد من القضايا في مجال البنية التحتية الاجتماعية محلياً. وتعمل المؤسسة على دعم المشاريع التي تقدم عوناً مباشراً للمواطنين في المملكة العربية السعودية في مجالي الرعاية الصحية والإسكانية حيث تم تسليم مئات المنازل للمحتاجين للإسكان في إطار خطة تنموية تنفذ على مدى عشر سنوات. ومن الأعمال الخيرية الأخرى توصيل مولدات كهرباء للقرى المحتاجة، وطباعة وترجمة القران الكريم إلى 13 لغة.

و المؤسسة هي الثالثة التي يؤسسها الأمير الوليد بن طلال، وتقع المؤسستان الاخريان في لبنان، وتعمل مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية – لبنان عالمياً للقضاء على ظاهرة الفقر وضمان الإغاثة السريعة والفعالة للدول الفقيرة المتضررة من الكوارث الطبيعية وعلى توفير فرص التدريب والتعليم والعمل للنساء والشباب في منطقة الشرق الأوسط عن طريق دعم المشاريع الانسانية التنموية بشراكة مع منظمات متخصصة في مجالها.

وتقوم المؤسسة كذلك بإنشاء المراكز ودعم الدراسات والمنتديات التي تشجع على الحوار والتقارب بين مختلف الأديان في العالم، والمساهمة في الحفاظ على التراث الأدبي والفن الإسلامي في المتاحف العالمية.

أما بالنسبة لمؤسسة الوليد بن طلال الإنسانية في لبنان التي تشغل فيها منصب نائب رئيس مجلس الإدارة السيدة ليلى رياض الصلح فتقوم بتقديم جميع الأعمال الإنسانية كما توفر خدمات صحية وطبية. بالإضافة إلى تقديم الدعم الاجتماعي لملاجئ الأيتام، والمصحات العقلية، والسجون، وذوي الاحتياجات الخاصة والمراكز التعليمية، وتنمية المشاريع الاقتصادية والزراعية عبر كل مناطق لبنان.

وتقديراً لجهود المؤسسة المميزة لدعم التعايش المشترك بين جميع الطوائف اللبنانية وتشجيع الخطى المبذولة لدعم الحوار بين الأديان، ولمساهماتها الإنسانية المتنوعة التي استطاعت أن توفرها للشعب اللبناني دون تمييز طائفي، منح البابا بنيدكت السادس عشر نائبة رئيس مجلس إدارة مؤسسة الوليد بن طلال الإنسانية في لبنان السيدة ليلى رياض الصلح الميدالية البابوية خلال حفل رسمي رفيع أقيم في الفاتيكان، وقد تسلمتها السيدة ليلى شخصياً من البابا.

السعودية تضع الأنظمة والقرارات والإجراءات الكفيلة بمحاربة الاتجار بالبشر

الرياض / متابعات :

شاركت المملكة العربية السعودية في فعاليات الملتقى العلمي نحو إستراتيجية عربية لمكافحة الاتجار بالبشر المقام في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة المتزامنة مع الاجتماع المشترك لمجلسي وزراء العدل والداخلية العرب خلال الأسبوع الماضي ومثل المملكة في الملتقى الدكتور علي بن مد الله الرويشد عضو مجلس هيئة حقوق الانسان ؛ عضو لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص ، و مشاري بن عبد الله المقاطي أمين لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص ، و يوسف بن مسفر السيالي مدير مكافحة التسول عضو اللجنة ، و عبد المحسن بن ماجد بن خثيلة.

وقد استعرض الملتقى جهود المملكة في مجال منع ومكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص وإستراتيجياتها ، من تنوع في التشريعات والأنظمة الوطنية التي تمنع الاتجار بالأشخاص بمختلف أشكاله وصوره ، والتي قد تختلف في المملكة عن تلك الأشكال والصور الموجودة في بعض الدول الأخرى ، حيث تتركز أغلب هذه الأشكال والصور في مستوى التعامل بين صاحب العمل والعامل الوافد.

ويتعين في البدء التأكيد على أنه رغم من اتساع حجم ظاهرة الاتجار في الأشخاص عالمياً وتعدد أشكالها وصورها إلا أنه لا تتوفر إحصاءات دقيقة حول حجمها الفعلي عالمياً ، وكذلك الحال بالنسبة للمملكة التي تعد فيها هذه الظاهرة من بين الظواهر المستجدة على المجتمع ، ففي البدء كان يجري التعامل مع الظاهرة على أنها مجرد تهريب للأفراد عبر الحدود الدولية ، إلى أن توجهت الأنظار إلى اتساع الظاهرة لتشمل الاستغلال في الدعارة وسائر أشكال الاستغلال الجنسي ، أو السخرة والخدمة قسراً ، والاسترقاق والممارسات الشبيهة بالرق ، والاستعباد ونزع الأعضاء البشرية والاتجار فيها ، وجرائم استغلال الأطفال وزواج القاصرات.

ولمكافحة الاتجار بالأشخاص قامت المملكة بوضع وإصدار الأنظمة والقرارات والإجراءات الكفيلة بمحاربتها والقضاء عليها وقد توالى إصدار الأنظمة والقرارات والإجراءات اللازمة لمكافحتها ومن أبرزها نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص الصادر في 2009م وجاءت أحكامه مستوفية للشروط والمعايير العالمية المطلوبة في هذا الشأن.

وقد أنشئت لجنة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في هيئة حقوق الإنسان من ممثلين من وزارة الداخلية ، وزارة الخارجية ، وزارة العدل ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، وزارة العمل ، وزارة الثقافة والإعلام ، هيئة حقوق الإنسان بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 244 وتاريخ 20 /3 /1431ه الموافق 13 /7 /2009 م .